

STATE OF KUWAIT  
THE CONSTITUTIONAL COURT



الكونفدرالية الكويتية  
المحكمة الدستورية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

**المحكمة الدستورية**

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٧ من شهر شعبان ١٤٣٨هـ الموافق ٣ من مايو ٢٠١٧ م  
برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / خالد سالم علي و محمد جاسم بن ناجي  
و خالد أحمد الوقيان و علي أحمد بوقمزا  
وحضر السيد / يوسف أحمد معرفي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الطعن المقيد في سجل المحكمة الدستورية برقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦.

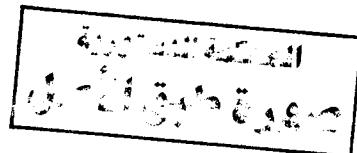
" طعون خاصة بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠١٦ "

المرفوع من :

حسين مزيد عويس الديحاني

ضد :

١ - ثامر سعد الظفيري ٢ - مبارك هيف الحجرف ٣ - محمد هايف المطيري ٤ - سعد علي خنفور  
الرشيدية ٥ - عبدالله فهاد العنزي ٦ - شعيب شباب المويزري ٧ - علي سالم الدقباسي  
٨ - عسکر عويد العنزي ٩ - سعود محمد الشوير ١٠ - مرزوق خليفة الخليفة ١١ - وزير  
الداخلية بصفته ١٢ - وزير العدل بصفته ١٣ - الأمين العام لمجلس الأمة بصفته .

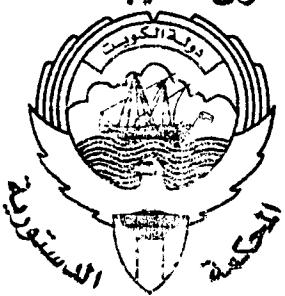




## الوقائع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من الطاعن (حسين مزيد عويس الديحانى) طعن في صحة انتخابات أعضاء مجلس الأمة ٢٠١٦ والتي أجريت بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٦ عن الدائرة (الرابعة) ، وذلك بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١١ ، طالباً في ختامها الحكم: ببطلان نتائج انتخابات الدائرة الرابعة، ويعاد فرز وتجميع جميع أوراق الانتخاب بصناديق اللجان الأصلية والفرعية بالدائرة الرابعة، وإعلان فوز الطاعن حسب ترتيبه وفقاً لما يسفر عنه إعادة الفرز والتجميع، وما يتربى على ذلك من آثار.

وبياناً لذلك قال إنه كان مرشحاً في انتخابات مجلس الأمة التي أجريت بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٦ في الدائرة (الرابعة) ، وقد فوجئ بعدم فوزه في هذه الانتخابات وفوز المطعون ضدهم من الأول وحتى العاشر، في حين أن مندوبيه قد رصدوا حصوله على عدد من الأصوات يؤهله للفوز بعضوية مجلس الأمة، وقد شاب عملية الانتخاب البطلان لتشكيل عدد من اللجان الفرعية برئاسة وكلاء نيابة من النساء بالمخالفة لأحكام المادة (٢٧) من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣ بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة التي أوجبت أن تشكل لجان الانتخاب برئاسة أحد رجال القضاء أو النيابة العامة، مما يبطل تشكيل هذه اللجان ويبطل الانتخابات التي أجريت في هذه الدائرة. كما وقعت أخطاء جسيمة في عملية الفرز والتجميع إذ أن إجمالي عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها جميع المرشحين يزيد بفارق كبير على عدد الأصوات الصحيحة التي أعلنت عنها رسمياً، مما يؤكد وقوع خطأ في إحصاء عدد الأصوات الصحيحة وأن النتيجة المعلنـة لا تعبـر عن حقيقة ما حصل عليه من أصوات.



STATE OF KUWAIT  
THE CONSTITUTIONAL COURT

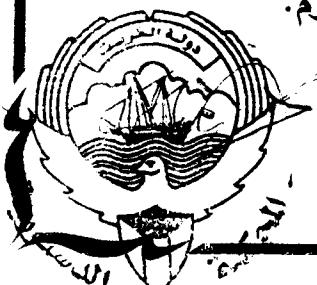


الدَّوْلَةُ الْكُوَيْتِيَّةُ  
الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

وتم قيد الطعن في سجل المحكمة الدستورية برقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ ، وجرى إعلانه إلى المطعون ضدهم .

وقد طلت المحكمة من وزارة الداخلية (إدارة الانتخابات) موافاتها ببيان مفصل بأسماء المرشحين في الدائرة الرابعة في انتخابات مجلس الأمة عام ٢٠١٦ ، وعدد الناخبين المقيدين فيها، وذلك من واقع ما لدى الوزارة من سجلات وأوراق، شاملًا هذا البيان عدد المقترعين في الدائرة، والنسبة المئوية لعدد الذين أدلوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة، وعدد الأصوات الصحيحة، وعدد الأصوات الباطلة، وما أسفرت عنه نتيجة الفرز التجميلي بالنسبة إلى جميع المرشحين، وأسماء الفائزين في الانتخابات في هذه الدائرة موضحةً قرین كل منهم مجموع الأصوات التي حصل عليها وفقاً للنتائج المعنة، وكذلك موافاة المحكمة بصور من جميع المحاضر التي تلقتها الوزارة من لجان هذه الدائرة.

وقد نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحاضر جلساتها، وندبت السيدين المستشارين / خالد أحمد الوقيان وعلي أحمد بوقماز – عضوي المحكمة – للانتقال إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة واتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخاب الخاصة بالدائرة الرابعة لاستخراج محاضر الفرز الخاصة باللجان رقم (٤١) أصلية، و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤) فرعية، و(١٢٨) أصلية، وهي المحاضر التي لم ترد رفق كتاب وزارة الداخلية في هذا الشأن، وقد انتقل عضوا المحكمة المنتدبان إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة يوم ٢٠١٧/١/٢ لأداء المهمة الموكلة إليهما على النحو الثابت بمحاضر الانتقال المودع ملف الطعن حيث تم ضم محاضر اللجان المشار إليها، وقدم الحاضر عن الطاعن مذكرة صمم فيها على طلباته، وقدمت إدارة الفتوى والتشريع مذكرة برأي الحكومة، ويجلسة ٢٠١٧/٢/٢٠ قررت المحكمة إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.





## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من طعنه على عملية الانتخاب أنها قد شابها البطلان لتشكيل عدد من اللجان الفرعية برئاسة نساء بالمخالفة لأحكام المادة (٢٧) من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣ بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة التي أوجبت أن تشكل لجان الانتخاب برئاسة أحد رجال القضاء أو النيابة العامة ، مما يبطل تشكيل هذه اللجان ويبطل كافة الآراء التي أبديت في صناديق الانتخاب في تلك اللجان.

وحيث إن هذا النعي مردود بأن مفاد نص المادة المشار إليها من إسناد تشكيل كل لجنة من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة يعينه وزير العدل وتكون له الرئاسة ..، هو جواز تعيين وكلاء النيابة من أعضاء السلطة القضائية على الوجه المطلق - ومن بينهم وكلاء النيابة من النساء - لرئاسة لجان الإشراف على الانتخاب، ما دام قد تم تعيينهن ضمن أعضاء السلطة القضائية وفقاً للدستور وقانون تنظيم القضاء وشغلن وظيفة (أعضاء النيابة العامة) مما يوفر في حقهن تولى رئاسة اللجان الانتخابية، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي يكون حرياً بالرفض.

وحيث إن الطاعن قد بنى باقي أوجه طعنه على أساس أنه قد شاب عملية الفرز والتجميع أخطاء جسيمة، إذ رصد مندوبيه حصوله على عدد من الأصوات يؤهله للفوز بعضوية مجلس الأمة، كما تبين أن إجمالي عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها جميع المرشحين يزيد بفارق كبير على عدد الأصوات الصحيحة التي أعلن عنها رسمياً، مما يؤكد وقوع خطأ في إحصاء عدد الأصوات الصحيحة.



المحكمة الدستورية
ج.م.ت. ٢٠١٣ / ١٢ / ٢٣

STATE OF KUWAIT  
THE CONSTITUTIONAL COURT



كُوٰتِيَّةُ الْكُوٰيْتُ  
الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

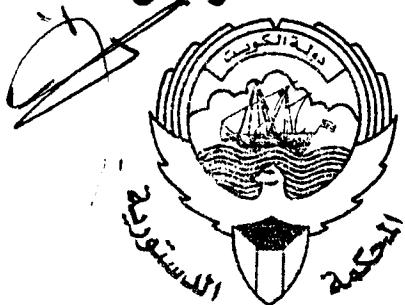
وحيث إنَّ البَيْنَ مِنْ وَاقِعِ اطْلَاعِ الْمَحْكَمَةِ عَلَى مَحَاضِرِ الْفَرْزِ وَمَحَاضِرِ الْفَرْزِ التَّجْمِيعِيِّ بِالْدَائِرَةِ الرَّابِعَةِ، أَنَّ الطَّاعِنَ لَمْ يَنْلِ مِنَ الْأَصواتِ مَا يَحْقِقَ لَهُ الْفُوزَ فِي هَذِهِ الْإِنْتِخَابَاتِ، إِذْ حَصَلَ عَلَى (١٨٨٩) صوتًا بَيْنَمَا حَصَلَ الْفَائِزُ الْعَاشِرُ عَلَى (٢٨٩٧) صوتًا، وَلَا يَنْالُ مِنْ ذَلِكَ وُجُودُ بَعْضِ الْأَخْطَاءِ التَّجْمِيعِيِّةِ فِي بَعْضِ الْلَّاجَانِ، رَصَدَتْهَا الْمَحْكَمَةُ، مَرْجِعُهَا إِلَى وَقْعَ أَخْطَاءِ فِي تَجْمِيعِ عَدْدِ الْأَصواتِ الصَّحِيحةِ الَّتِي حَصَلَ عَلَيْهَا عَدْدٌ مِنَ الْمَرْشِحِينَ لَمْ يَكُنْ الطَّاعِنُ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَهِيَ أَخْطَاءٌ لَيْسَ مِنْ شَأنِهَا أَنْ تَحْقِقَ لَهُ فُوزًا فِي هَذِهِ الْإِنْتِخَابَاتِ.

وحيث إنَّهُ بِالْتَّرتِيبِ عَلَى مَا تَقْدِمُ، يَكُونُ الطَّعُونُ غَيْرَ قَانِمٍ عَلَى أَسَاسٍ، وَمِنْ ثُمَّ يَتَعَيَّنُ لِلْقَضَاءِ بِرَفْضِهِ.

### فِي هَذِهِ الْأَسْبَابِ

حَكَمَتْ الْمَحْكَمَةُ: بِرَفْضِ الطَّعُونِ.

رَئِيسُ الْمَحْكَمَةِ



أَمِينُ سُرِّ الْجَلْسَةِ

